

قضية اليوم

«هجوم شامل» يُحرج التيار والقوّات والكتائب:

قانون العفو في مهبّ الريح

لن يعود قانون العفو إلى الهيئة العامة لمجلس النواب قريباً. أمس، كانت قاب قوسين من الإقرار، لكن تناقضاته وتناقضات الكتل السياسية أحالته إلى المجهول. ذلك عزز الشروخ السياسية والطائفية التي تستحكم بالبلد، وزاد من التباعد بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر. أما من انتظر هذا اليوم ليحتفل، فلم يجد سوى العودة إلى الاعتراض في الشارع سبيلاً



(مروان بوحيدر)

إيلي الفرزلي

لم يستطع مجلس النواب إلا أن يكون على صورة الكتل الممثلة فيه. مجموعة من الملل المتباينة التي تعاشت مع دولة الطائف لثلاثين عاماً، من دون أن تخرج من عباءة الحرب الأهلية. محالة الرئيس نبيه بري الفصّل، شكلاً، بين المؤسسة الدستورية والتباينات الطائفية المشكّلة لها لم تُنجح. هؤلاء سملون وأولئك مسحيون. يسهل تمييزهم، هذه المرة، من موقفهم من قانون العفو العام. لم يتردّدوا في إظهار حققتهم، مجموعة من زعماء القبائل التي لا يجمعها سوى تقاسم الغنائم، حتى منى شخّط المغانم وهنت أمامها الوحدة الوطنية.

الحريري ينسحب ويتبادل تحميل المسؤولية مع المونيين

إعلان روكز ان «العفو عن قتلة الجيش اللبناني جريمة وطنية موصوفة» فرمك حركة الكتل الثلاث

وجب حلّ قضيتهم، بغضّ النظر عن انتحارهم الطائفي أو المذهبي. تيار المستقبل وجد نفسه مضطراً لحشر قضية السجناء الإسلاميين، والمقصود هنا السجناء السنة، في برامجه الانتخابية، كما في الكثير من بياناته. القضية مرحة بالنسبة إليه، بغضّ النظر إن كانت قضية حق أو لا. ثنائي «حزب الله» و«أمل» ليس بعيداً. لأن أغلبية المظلومين أو المحكومين في قضايا مخدرات شيعية، تنسئ قضيتهم. الأحزاب المسيحية، وتحديداً القوات والتيار الوطني الحر والكتائب، اللبثاني جريمة وطنية موصوفة»، وجدوا ما يقاضون عليه. مجدداً ليس المعيار حقوقياً، بل مصلحياً. كانت حصتهم من القانون العفو عن عائلات العملاء الفارين إلى إسرائيل. قتلته الجيش. هذا يعني أنه حتى بند عودة عائلات العملاء لم يعد يمكنه أن يشغل تلك الحلقة هو النائب جميل بسفغ لهم «خطيئة» الإغفاء عن قتلته السيد، الذي سبق أن كان عزاب الحل في اللجان، عبر صياغة وسطية مادة عائلات العملاء حصلت على موافقة المؤيدين والمعارضين للعفو عن هؤلاء. قبل ذلك، وعند الوصول إلى المادة الثامنة من جدول الأعمال، أي اقتراح قانون العفو، صاد الصوت في القاعة. تحدث بري عن أهمية التضامن والتكاتف الذي أدى إلى نصّر 2006، ثم اقترح التصويت على القانون ومادة وحيدة «لنلق درساً لكل الناس سوى حلّ أخير وقد طرحه رئيس

ومعه القوّات والكتائب. إعلان روكز منذ يومين أن «العفو عن قتلته الجيش اللبناني جريمة وطنية موصوفة»، فرمل حركة الكتل الثلاث. لم يعوروا قادرين على السير بقانون يميزئ قتلته الجيش. هذا يعني أنه حتى بند عودة عائلات العملاء لم يعد يمكنه أن يشر تلك الحلقة هو النائب جميل السيد، الذي سبق أن كان عزاب الحل في اللجان، عبر صياغة وسطية مادة عائلات العملاء حصلت على موافقة المؤيدين والمعارضين للعفو عن هؤلاء. وعند الوصول إلى المادة الثامنة من جدول الأعمال، أي اقتراح قانون العفو، صاد الصوت في القاعة. تحدث بري عن أهمية التضامن والتكاتف الذي أدى إلى نصّر 2006، ثم اقترح التصويت على القانون ومادة وحيدة «لنلق درساً لكل الناس

بدون استثناء بأننا نستطيع أن نأخذ موقفاً»، سعي بري إلى إصرار القانون على المداولات أن مجرد موافقة كل الأطراف على المبدأ كان يمكن أن يجر القانون، وإن عارضته هذه الكتلّة أو تلك. هذا يعني أن اعتراض العونيين كان يمكن أن يمز لو بدا مفاجئاً. من كسر تلك الحلقة هو النائب جميل السيد، الذي سبق أن كان عزاب الحل في اللجان، عبر صياغة وسطية مادة عائلات العملاء حصلت على موافقة المؤيدين والمعارضين للعفو عن هؤلاء. وعند الوصول إلى المادة الثامنة من جدول الأعمال، أي اقتراح قانون العفو، صاد الصوت في القاعة. تحدث بري عن أهمية التضامن والتكاتف الذي أدى إلى نصّر 2006، ثم اقترح التصويت على القانون ومادة وحيدة «لنلق درساً لكل الناس سوى حلّ أخير وقد طرحه رئيس

من أن يجسم في دقائق. لم يباس بري. رفع الجلسة لعشر دقائق، علّ محاولات لم الشمل تنجح. مرّت نصف ساعة، ليخرج بعدها من الغرفة الجانبية ويليه الفرزلي والنواب: أسعد حرّان، محمد رعد، علي خليل، هادي حبيش، سامي الجميل، جبران باسيل، جميل السيد، سعد الحريري، جورج عدوان وميشال معوض، بوجوه شاحبة، فتلافئ التيار والقوّات والكتائب أصرّ على التصويت ضد القانون. وفي الوقت نفسه أصرّ على إقراره مع المادة الثامنة، بما يعني تحميل الأطراف الأخرى وزرّ إقرار العفو عن عائلات العملاء، من دون مقابل. وعندما طرح هؤلاء التصويت على القانون من دون المادة الثامنة، هدد الثلاثي بالانسحاب من الجلسة. باختصار، أرادوا القانون لكنهم رفضوا تحمل مسؤولية إقراره فسقط، ربما إلى الأبد.

جلس رئيس المجلس في مقعده، والتوتر بار عليه، رمى الأوراق التي بين يديه على الطاولة متأقفاً، ثم قال: «دعوا قانون العفو على جنب، ربما تنزل الرحمة بعد قليل». لم تنزل الرحمة، بالرغم من المساعي التي ظلّ يقوم بها عدد من النواب. غمز الحريري عمّته بهية، طالباً منها أن تتبعه، ما هي إلا لحظات حتى احتفى الحريري. ملّمت الععة أوراقها وانسحبت، ثم تلاها باقي أعضاء كتلة المستقبل. انسحب أيضاً النائب فيصل كرامي. قال الحريري في الخارج: «العادة، نعمل من أجل الوصول إلى مكان، لكن هناك من يريد أن يعيدنا إلى النقطة الصفّر. أنا اليوم أنسحب من الجلسة وسيكون لنا موقف في المستقبل». أضاف: «نحن نعمل بكل حسن نية لكي نصل إلى قانون عفو عام يشمل أكبر عدد من الناس، بغضّ النظر عن بعض التحفظات التي أبدتها بعض الكتل». أما كرامي، فقال «قررت الانسحاب من الجلسة بسبب ما جرى من خلوات والاتفاق على وضع اقتراح قانون العفو جانباً، وهذا أمر نرفضه وأنا مصرّ على التصويت على قانون العفو بنداً بنداً وليس مادة واحدة».

في المقابل، ردّ العونيين على الحريري باتهامه بالسعي إلى المقايضة بين الفارين إلى فلسطين المحتلة والمحكومين بجرائم قتل وإرهاب. في هذا الوقت، كان بري قد أكمل الجلسة، طارحاً اقتراح قانون لتعديل قانون حماية كاشفي الفساد، بما يسمح بتقديم التقارير إلى النيابة العامة وليس إلى هيئة مكافحة الفساد فقط. في المقابل، أُحيل اقتراح تعديل قانون الضمان الاجتماعي، المتعلق بعدم تخليق المادة التي نصص على احصاء المعاش التقاعدي على أساس آخر رأيتي في حال الراتب قد فخض، إلى اللجان. وكما كان متوقفاً، لم يمر قانون وضع ضوابط على التحويلات المصرفية («كابيتال كونترول») بعد الملاحظات التي أبدتها كل من حاكم مصرف لبنان ووفد صندوق النقد عليه، فأحيل إلى اللجان المختصة. بعد فشل باسيل في إقناع المجلس بضرورة الإقرار.

بعد ذلك، رفع بري الجلسة، فيما لم يتأخر الوقت قبل أن يعترض المنضرون عن اعراضهم على عدم إقرار قانون العفو عبر قطع الطرقات، حيث قطع الطريق في ساحة النور في طرابلس وعند مفرق دورس في بعلبك.

محمد عبيد*

في الشكل، يبدو أن اعتماد مسرح الأونيسكو لعقد جلسات الهيئة العامة للمجلس النيابي مقصود في هذا التوقيت السياسي، فتمرير قوانين حولها الكثير من الشبهات والتساؤلات لدى بعض الكتل النيابية أو الأعضاء المستقلين يصبح أكثر سهولة في قاعة يصعب فيها تعداد التصويت. وما حصل في جلسة «الأونيسكو» الأولى خير دليل. وهو أمرٌ كان أصلاً مدار تندر أثناء انعقاد جلسات مشابهة تحت قبة البرلمان الأصلي، خصوصاً بعد رفض رئيس المجلس نبيه بري وأعضاء هيئة مكتبه القبول بالانتقال إلى آلية التصويت الإلكتروني بحجة تعارض ذلك مع النظام الداخلي الذي لا يجوز مخالفته، فيما يُخالف الدستور والقوانين والأنظمة عشرات المرات تحت القبة ذاتها.

أما في المضمون، فإن الوقائع تشير إلى أن الكباش التي شهدت جلسة «الأونيسكو» التشريعية الأولى إنما كان يهدف إلى توجيه رسائل وجهية تنبيهية للحكومة، ولرئيسها حسان دياب تحديداً. تتعلّق بعدم إمكان تجاوز الآليات التي كانت وستبقى معتمدة لتسهيل إقرار القوانين. هذه الآليات قائمة على معادلة المقايضة بين هذا التسهيل وبين الاعتراف بالحصة المفترضة لرئيس المجلس دائماً، ولبعض رؤساء الكتل أحياناً، في التعيينات والتلزيّمات وتقسام المشاريع خصوصاً تلك المضمونة التمويل. وكما يبدو، فإن رئيس الحكومة أخذ يقارب هذه المعادلة بمرونة أفضت إلى تكرار زياراته إلى عين

تقرير

السريّة المصرفية صامدة: قانون «لزوم ما لا يلزم»!



(مروان بوحيدر)

لو لم يُقرّ القانون المتعلق بالسرية المصرفية لكان أفضل. بالإضافة الوحيدة التي قدّمها الاقتراح كانت الإجازة للضّاء رفع السرية المصرفية، لكنها أسقطت بالضربة القاضية للحزب الاشتراكي، وبتسهيل من رئيس المجلس نبيه بري. النائب وائل أبو فاعور قدم مطالعة سياسية ضرب فيها كل صدقية القضاء، ليصل إلى خلاصة «أنا لا تحقّ بهذا القضاء، ونخشى أن يستعمل القانون في الكيديات السياسية». كانت النتيجة إسقاط حق القضاة برفع السرية المصرفية وحصر هذه المهمة بهيئة مكافحة الفساد وهيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، وهما، للمفارقة، جهتان تملكان هذا الحق بموجب قوانين أخرى. باختصار، الإرادة السياسية لا تزال منقسمة بالسرية المصرفية، ولذلك كانت النتيجة إصدار قانون هو «لزوم ما لا يلزم»، على ما قال النائب حسن فضل الله. مع ذلك، اعتبر النائب إبراهيم كنعان أن القانون لا يأتي بخلفية سياسية، وخصوصاً أنه يدمج بين أربعة اقتراحات قدمت إلى المجلس. وقال: «إذا أردنا مكافحة الفساد فالقانون ضروري».

القانون الضروري فعلاً، في حال تطبيقه، هو القانون الرامسي إلى تحديد البية التعيين في القعة الأولى في الإدارات العامة وفي المراكز العليا في المؤسسات العامة. تشير الآلية إلى إجراء اختبارات من خلال لجنة مؤلفة من الوزير المعني ووزير التنمية، يتأخر الوقت قبل أن يعترض المنضرون عن اعراضهم على عدم إقرار قانون العفو عبر قطع الطرقات، حيث قطع الطريق في ساحة النور في طرابلس بينها اسماً. في الاقتراح الذي قدم من

التينة للتباحث في نوعية الأسماء المُقترحة لبعض المواقع الشيعية في الإدارة والمؤسسات المختلفة. يمكن اعتبار المشهد عادياً في ظل اعتبار كل من أركان سلطة ما بعد الطائف على عدم قبول منازعته حق اختياره الحصري لأي مرشح ينتمي إلى طائفته أو مذهبه. لكن من المؤكد أنه لا يمكن اعتباره عادياً مع حكومة قدمت نفسها مشروعاً تأسيسياً للعودة إلى اعتماد الكفاءة وتكافؤ الفرص في اختيار المرشحين لشغل مواقع وظيفية في الدولة، طبعاً مع الحفاظ على التوزيع المتفق عليه لتمثيل المكونات الطائفية والمذهبية. كذلك لا يمكن القبول به انطلاقاً من أن المفترض أن تؤدي التعيينات الموعودة في إدارات الدولة ومؤسساتها إلى التخلص من آلية الزبائنية السياسية التي أسست للإفساد والإستزلام المرجعية الطائفية السياسية، والتي أنتجت هذا الخواء الخفيف في نوعية الموظفين «المختارين» من قبل تلك المرجعيات، والذي انعكس هُزلاً وفشلاً على مستوى الخدمات الأساسية المتوجبة للمواطنين اللبنانيين.

قد تجد الحكومة من يبرر لها قبولها بالعودة إلى تلك العادة القديمة - المتجددة القبيحة تحت ذريعتين: الأولى، أن هذه الحكومة مضطرة أن تسائر بعض قوى الأثرية التي شكلت رافعة نيابية لها، خصوصاً أنها تجاوزت فرصة المئة يوم من دون تحقيق الإصلاحات الجزرية التي وعدت بها بسبب الإبطاء المقصود في تفعيل ورش اللجان النيابية بما يتناسب مع إيقاع التفاهم مع رئيس الحكومة حول تلك التعيينات، ولأنه لم يعد بإمكانها الانتظار

الموازن المطبات الكثيرة في طريقها لإبتداع حلول معقولة وإن لم تكن مقبولة من اللبنانيين. والثانية، أن الحكومة وتحديداً رئيسها يحتفظ لنفسه برفض أي إسم مطروح لا يتطابق مع المعايير الإفتراضية التي وضعها بعدما أسقط رئيس الجمهورية ميشال عون آلية التعيينات المقرّة سابقاً، وهو - أي الرئيس دياب - كان صريحاً أثناء لقاءاته مع الرئيس نبيه بري في عدم القبول ببعض الأسماء الشيعية المُقترحة، إنطلاقاً من اللفظ الذي أثير سابقاً حول سلوكياتها في مواقع أخرى سابقة أو بالنسبة لخبرتها الضعيفة أو العدومة في بعض الحالات، في وقت تحتاج فيه الإدارة والمؤسسات إلى نوعية قادرة على إستنهاضها وتنظيفها، وهو أمر مستحيل في حال التبعية والإستزلام. طبعاً لا يقتصر الأمر على إستنهاضها وتنظيفها، بل ينسحب على الطوائف الأخرى التي تتشاطر بالإختباء خلف رئيس الجمهورية!

التعيينات المنتظرة اليوم تعتبر أول اختبار حقيقي لقررة الحكومة على تقديم نموذج مفاير لما اعتاد عليه اللبنانيون سنوات طويلة، والذي يعتبرونه السبب الأساسي لأزمتهم الإقتصادية والمالية والنقدية والمعيشية التي يواجهونها. كما أنها ستشكل منعطفاً مفصلياً في مسارها قد تخسر بسببها ما تبقى من مؤيدين خجولين وحذرين لنوايا رئيسها مع أخذ التفاهم مع رئيس الحكومة * قيادي سابق في حركة أمل

الذي ذلك، وافق المجلس على إقرار قانون فتح اعتماد بقيمة 1200 مليار ليرة، تنقسم إلى قسمين: القسم الأول بخصص لدعم شبكة الأمان الإجتماعي، والقسم الثاني للقطاعات الزراعية والصناعية والحرفيين، وتكون على شكل قروض، كما اتفق على إحالة مشروع قانون بقيمة 300 مليار ليرة للقطاع التربوي. كذلك تمت الموافقة على إبرام اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي للمساهمة في تمويل مشروع الإسكان، وكذلك وافق المجلس على اقتراح القانون المتعلق بهدر الفائض، وفي حال إلزام الحكومة بتطبيقه، فقد تحدّث باسمه فضل الله، معتبراً أنه سيسير في الاقتراح في حال إلغاء حق الوزير بالاقتراح من خارج الآلية، وفي حال إلزام الحكومة بتطبيق الآلية على المؤسسات العامة، بدلاً من النص الذي كان يعطيها هذا الحق من دون إلزام. وبالفعل، أخذ بهذه التعديلات، وحاز الاقتراح الأغلبية.

الحريري راه الاقتراح مخالفاً للدستور ثم صوت لمصلحته!